قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003 – 2013)، دراسة قياسية

أ.د.صباح فيحان محمود/ جامعة تكريت قتيبة ماهر محمود عبد اللطيف

المستخلص:

تناول البحث مشكلة البطالة في العراق من خلال دراسة تحليلية قياسية للمدة (2003–2013) ، إذ تعد البطالة من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العراقي والتي تنعكس آثارها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني ، وتمثلت هذه المشكلة في تزايد معدلاتها خصوصاً بعد إحداث التغيير في عام 2003 ، وحاول البحث معرفة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالمتغيرات المستقلة التالية (معدل التضخم ، النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون القطاع النفطي ، معدل النمو السكاني ، الإنفاق الاستثماري الحكومي ، الاستثمار المحلي) ومعدل البطالة في العراق كمتغير تابع من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط توصل البحث بحسب نتائج التحليل القياسي إلى عدم وجود علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في العراق ، وأنَّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فانه سوف يساهم في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.162 %) ، في حين أنَّ زيادة الناتج المحلي الإجمالي بدون القطاع النفطي بوحدة واحدة فانه سوف يساهم في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.144 %) ، وأما زيادة معدل النمو السكاني بوحدة واحدة فانه سوف يساهم في زيادة معدل البطالة بنسبة (0.799 %) ، في حين زيادة الإنفاق الاستثماري بوحدة واحدة فانه سوف يساهم في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.056 %) ، وان زيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة فانه سوف يساهم في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.074 %) وأوصى البحث بضرورة بناء مركز وطني يتضمن معلومات وبيانات عن التشغيل والبطالة وسوق العمل العراقي، وتشغيل القطاعات الاقتصادية المختلفة غير القطاع النفطي ، والتي تعد شبه متوقفة، إذ يمكن للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي لعب دور اكبر في

القضاء على البطالة ، مع إتباع سياسة سكانية للحد من معدلات النمو السكاني المرتفعة وتفعيل دور القطاع الخاص .

Measuring the Effect of Some Economic Variables on the Unemployment Rate in Iraq for the Period (2003-2013), Econometric Study

Prof.Dr. Sabah Faihan Mahmood / University of Tikrit
Qutayba Maher Mahmoud Abdel Latif / Researcher

Abstract:

The study dealt with the problem of unemployment in Iraq through an econometric study for the period (2003-2013). The Iraqi society is suffering from unemployment as one of the economic problems, which affect the economic, social and security situation, this problem has been increasing, especially after the change in 2003.

The study is an attempt to determine the effect of some economic variables represented by the following independent variables (inflation rate, economic growth through GDP, GDP excluding oil sector, population growth rate, government investment expenditure, domestic investment) and unemployment rate in Iraq as a dependent variable through the use of Simple regression analysis.

The econometric study found that there is no correlation relationship between the unemployment rate and the rate of inflation in Iraq. The increase in GDP in one unit will contribute to the decrease of the unemployment rate by (0.162%), while the increase in GDP without the oil sector in one unit It will contribute to a decrease in the unemployment rate by 0.1440%. The increase in the population growth rate in one unit will contribute to the increase of the unemployment rate by (0.79990%), while increasing investment expenditure in one unit will contribute to the decrease in the unemployed rate (0.0560%) and increased local investment One unit, it will contribute to the decline in the unemployment rate (0.0740%).

The study recommended the need to build a national center that includes information and data on employment, unemployment and the Iraqi labor market, and the operation of various sectors of the economy other than the oil

sector, which is almost idle, as the agricultural sector and the industrial sector can play a greater role in eliminating unemployment, High population growth and activating the role of the private sector.

المقدمة : تُعد البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه النمو الاقتصاد في العراق لما لها من انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني ترجع جذور البطالة في العراق إلى ما قبل عام 2003 ، بسبب وجود مشاكل هيكلية وبنيوية في الاقتصاد العراقي ، نتيجة الحروب المتعددة والحصار الاقتصادي ولكنها لم تكن بمثل هذه الخطورة التي تمثلها في الوقت الحاضر بسبب بعض الإجراءات والقرارات الخاطئة التي اتخذتها سلطة الاحتلال الأمريكي التي تمثلت في حل الجيش السابق ، ووزارة الإعلام وبعض مؤسسات الدولة الأخرى ، مما أدى إلى توجه أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل إلى سوق العمل العراقي .

فضلاً عن تدمير الاقتصاد العراق نتيجة تلك الحرب ، ولم تستطع الحكومات المتعاقبة منذ عام 2003 في حل مشكلة البطالة ، أن الإحصاءات والبيانات المتاحة عن معدلات البطالة قبل عام (2003) تعتمد بالأساس على نتائج التعدادات السكانية السنوية التي أجريت في العراق للسنوات (1997, 1987, 1977)، بينما توفرت الإحصاءات والبيانات عن البطالة بعد عام (2003) ، عن طريق المسوح الإحصائية التي قامت بها وزارة التخطيط ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء ، حيث أجرى مسوحات للتشغيل والبطالة بالتعاون مع دائرة العمل والضمان الاجتماعي التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية للأعوام (2003، 2004 ،2005، 2006 ،2008).

أما الأعوام (2007،2011، 2012) فقد جرت مسوحات اقتصادية واجتماعية وكان جزء مخصص من هذه المسوحات للتشغيل والبطالة في العراق لأهمية هذا الموضوع سنناقش مشكلة البطالة في العراق للمدة 2003– 2013 .

1.أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في كونها توضح اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في العراق ،والى أي مدى يمكن إن تتأثر معدلات البطالة في العراق بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

2.مشكلة البحث: تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي وقفت بوجه التنمية في اغلب المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولما لهذه الظاهر من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثر الاقتصاد العراقي بها وخاصة خلال فترة التغيرات الأخيرة التي حدثت في العراق بعد عام 2003، لذا إن محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة والأساليب التي تساعد على قياسها و التنبوء بمسارها(حجم البطالة ومعدلها مستقبلا") تعد من الأهمية بمكان .

3.أهداف البحث : يهدف البحث إلى:

- محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في العراق ومعرفة أسبابها .
- بيان أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدل البطالة في العراق .
- بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة في العراق .

4.فرضية البحث: يمكن تحديد الفرضية التي نسعى لاختبارها على النحو التالي : إنَ هناك علاقة قوية بين البطالة والعديد من المتغيرات الاقتصادية وبالتالي هناك تأثير مهم لهذه المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة منها (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي بدون القطاع النفطي ،معدل النمو السكاني، الإنفاق الاستثماري الحكومي ، الاستثمار المحلي)

5.حدود البحث: تتضمن حدود البحث الزمانية المدة (2003–2013) وحدود العراق مكانياً .

6.منهجية البحث : تم أتباع المنهج الوصفي والتحليلي كونهما يتماشيان مع موضوع البحث ، كما وتم استخدام الطرق الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة ، ولغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقاً لأسلوب البحث هنا ،وذلك لتفسير وتحليل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية ، التعرف ، التقدير ،الاختبار و التنبوء .

7.هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي :

المبحث الأول : تضمن الجانب التحليلي لمشكلة البطالة في العراق للمدة (2003–2013) .

المبحث الثاني : التحليل الوصفي والإحصائي لمتغيرات البحث

المبحث الثالث : تضمن البحث القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في العراق .

المبحث الأول:تحليل مشكلة البطالة في العراق

البطالة في العراق ليست حديثة العهد ، لكنها لم تبرز خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بسبب ظروف التعبئة العسكرية ، إنّ الإحداث التي شهدها العراق في عام 2003 أدت إلى تفاقم البطالة بشكل كبير لأسباب تتعلق بإجراءات الظروف الانتقالية وإصلاح الاقتصاد الوطني وتداعيات الاحتلال وما رافقه من تداعيات أمنية ، وفشل برامج الأعمار و الفساد الإداري والمالي ويمكن تناول هذه الظاهرة من خلال النقاط التالية .

أولاً :واقع واتجاهات معدل البطالة في العراق للمدة 2003-2013 : من خلال الإحصاءات الرئيسة المتاحة عن البطالة المتمثلة بنتائج التعدادات السنوية للسكان للأعوام (1977،1987،1997)، تبين انه في تعداد عام (1977) وكان معدل البطالة (3.2%) من مجموع القوى العاملة في البلد، ارتفع ليصل إلى (4.5%) في تعداد السنوي لسنة 1987 وقد بلغ نمو العاطلين عن العمل للمدة (1977-1987) ، (5.6%) وبلغت هذه النسبة لسنة (1990) (8.5%) ، وفي العام (1997) بلغ المعدل البطالة (17.6%) وهي نسبة عالية بالمقارنة مع الإحصاءات السابقة ، وسبب ذلك يعود إلى الظروف السياسية والاقتصادية والحصار،والتي دفعت نسبة كبيرة من القوى العاملة للتوجه إلى العمل في الأعمال الهامشية (السعدي ، 2013 ،64)

أما في العام 2003، فقد سجل معدل البطالة أعلى مستوى له ببلوغه (28.10%) وبعد عام (2004) انخفض معدل البطالة بشكل كبير إذ وصل معدل البطالة في عام (2005) إلى (17.9%) وفي عام (2006) كان مستقراً نوعا ما مع عام (2005) إذ كانت نسبة البطالة (17.5%) ، وفي العام 2011 انخفض معدل البطالة و كان (11.1%) وهو أدنى مستوى لها وبعد هذه الأعوام ارتفعت نسبة البطالة في عام 2012 إلى (11.9%) ، ثم ارتفعت نسبة البطالة في عام 2013 إلى (16.0%)، انظر الشكل (10) .

ويعود سبب انخفاض معدل البطالة لعام (2005) ، ليس بسبب استخدام برامج خاصة بخفض مستويات البطالة أو تبدل أسواق العمل وإنما يرجع بالأساس إلى تبدل في آليات جمع البيانات الخاصة بالبطالة واستبدال السؤال الأساس في مسح التشغيل والبطالة بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية إذ اعتبر أو صنف الشخص الذي عمل باجر لساعةً واحدة خلال الأسبوع الماضي لا يعتبر عاطلاً عن العمل (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، 2012 ، 126) .

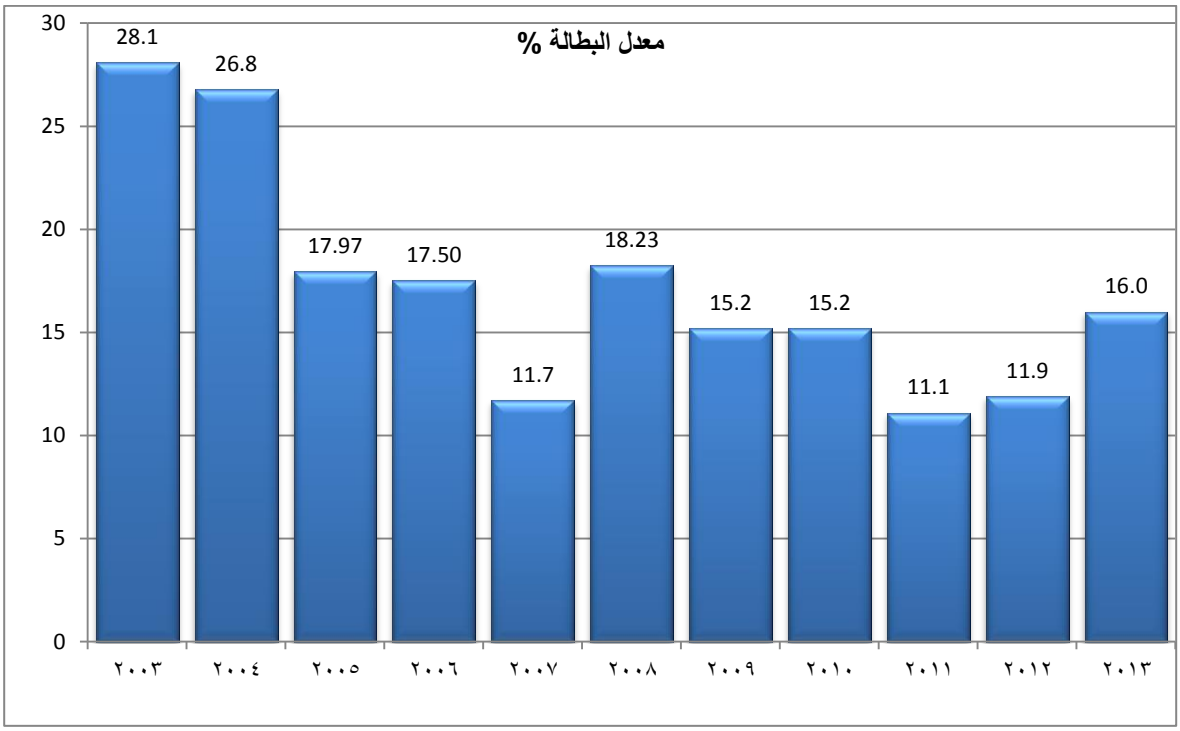

الشكل (1) تطور معدلات البطالة في العراق للمدة2003 – 2013

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد على :

*(2003،2004،2005،2006،2008)،**(2007)،***(2011) ،****(2012)

*وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2012–2013 ،18

**وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة2007– IHSES I، 326

*** وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،مسح شبكة معرفة العراق لسنة 2011، ص151

****المصدر: وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2012 – IHSES II،2014، 217

ثانياً:أنواع البطالة في الاقتصاد العراقي : أهم أنواع البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي هي :

1.البطالة السلوكية : ظهرت في النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن العشرين بعد أنَّ ازدادت موارد الموازنة العامة بشكل كبير وتوفرت العديد من فرص العمل إلا أن عدد كبير من العراقيين كانوا يرفضون الكثير منها بسبب النظرة الاجتماعية لتلك الإعمال مثال ذلك رفض العمل في مجال التنظيف .

2. البطالة الهيكلية : ظهرت في عقد الثمانينيات بعد نهاية الحرب مع إيران وتسريح إعداد كبيرة من القوات العسكرية التي لم يكن الاقتصاد العراقي قادرا"على استيعابها مرة واحدة وذلك بسبب غياب السياسة الوطنية للتشغيل ضمن إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

3. البطالة المقنعة والبطالة الإجبارية : ظهرت هذه البطالة في عقد السبعينيات وكذلك في عقد التسعينيات مع فرض الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف العملية الإنتاجية في جميع قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسب البطالة ولاسيما في قطاع النفط والزراعة وقطاع الخدمات العامة(السعدي ،2013، 75 – 76) .

وبعد سنة 2003 أزداد انتشار البطالة المقنعة في ظل الظروف الجديدة التي يمر بها العراق بعد حل العديد من المؤسسات والمشاريع وتوقف عدداً من مشاريع القطاع الخاص مما اضطر العديد من العاملين إلى التوجه نحو مؤسسات القطاع العام التي تعاني أصلاً فائضاً في قوة العمل ولاسيما بعد ارتفاع مستوى الرواتب للعاملين في مؤسسات الدولة ،مما أدى إلى زيادة عدد العاملين في القطاع العام وانخفاض إنتاجيته (كامل ، 2011، 53)

4. البطالة المستوردة : ظهرت بعد عام 2003 بسبب إزالة الحواجز الكمركية وانفتاح السوق العراقي والاعتماد على الاستيراد في سد حاجة السوق مما انعكس في توقف العديد من الصناعات المحلية والحرفية التي كانت قائمة والمعامل والصغيرة (السعدي ،2013، 75) .

5. البطالة الاحتكاكية : يوجد هذا النوع من البطالة في العراق منذ مدة زمنية طويلة ، وهو ناجم عن سوء توزيع قوة العمل ، والذي نجم عنه انخفاض إنتاجية العامل العراقي مقارنة بالدول الأخرى ،أي أن أنتاج الفرد أدنى من قدراته وخبراته ومستوى تعليمه (كامل ، 2011، 55) .

يعتبر هذا النوع من اخطر أنواع البطالة في الاقتصاد العراقي وهي ناجمة عن الأسباب التالية(هاشم وآخرون ، 2010، 82) .

أ – تلكؤ القطاعات الاقتصادية الرئيسة وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الأنشطة الخدمية

ب– التحول في أنماط العمل على القوى العاملة في سوق العمل .

ت – التطور في نظام التعليم مما تسبب في اختلال في سوق العمل والمؤهلات من مخرجات التعليم .

المبحث الثاني :التحليل الوصفي والإحصائي لمتغيرات البحث

أولا : مراحل بناء النموذج القياسي :

1. مرحلة توصيف النموذج : في هذه المرحلة يتطلب تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تدخل في النموذج القياسي وهي على النحو التالي :

أ.المتغير التابع :

Y : معدل البطالة : يقصد به جميع الأفراد ضمن الفئة العمرية (15–60) ، من القادرين على العمل، والراغبين فيه ، ولم يكن لهم أي عمل خلال فترة الإسناد الزمني (سبعة أيام الماضية قبل المسح) ، وهو نسبة مئوية .

ب . المتغيرات المستقلة وتشمل :

1.معدل التضخم (X1) : يعرف على انه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في بلد ما ، ويمثل نسبة مئوية (%) .

2.النمو الاقتصادي (X2) : ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ، ويعتبر مقياساً تجميعاً للإنتاج ، الذي تم خلال فترة زمنية محددة ، ويقاس هذا المتغير بالمليار دينار عراقي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 .

3.النمو الاقتصادي بدون القطاع النفطي (X3): ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي ، ويعتبر مقياساً تجميعاً للإنتاج ، الذي تم خلال فترة زمنية محددة ، ويقاس هذا المتغير بالمليار دينار عراقي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 .

4.معدل النمو السكاني (X4) : ويعبر عن الزيادة السنوية للسكان ، ويمثل نسبة مئوية (%) .

5.الأنفاق الاستثماري الحكومي (X5) : ويعبر عن الأنفاق الاستثماري الحكومي ، ويقاس بالمليار دينار .

6.الاستثمار المحلي (X6) : ويعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ويعرف بما قيمة حيازة القطاعات من أصول جديدة أو مستعملة ، مخصوماً منه تكاليف أصول جديدة أو مستعملة ويقاس هذا المتغير بالمليون دينار عراقي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 .

ثانياً: عينة البحث : تتكون عينة البحث من سلسلة زمنية للمدة (2003– 2013) وكما في الجدول التالي :

جدول (1)متغيرات البحث للمدة 2003– 2013

السنة	البطالة y	التضخم x1	النمو الاقتصادي x2	النمو الاقتصادي x3	معدل النمو السكاني x4	الإنفاق الاستثماري الحكومي X5	الاستثمار المحلي X6
2003	28.10	33.62	26.99	13.06	2.86	1870.00	3823.00
2004	26.80	26.96	41.61	21.77	2.75	5114.30	4327.90
2005	17.97	36.96	43.44	25.04	2.63	7550.00	8650.70
2006	17.50	53.23	47.85	28.44	2.51	9272.00	7153.70
2007	11.70	30.83	48.51	27.65	2.41	12675.60	5657.20
2008	18.23	2.67	51.72	28.26	2.40	15671.20	9948.60

5919.80	13091.00	2.49	30.69	54.72	-2.80	15.20	2009
10155.40	19472.00	2.65	33.49	57.75	2.46	15.20	2010
11937.00	17832.00	2.54	36.36	63.65	5.60	11.10	2011
15800.00	29351.00	2.54	39.41	70.20	6.06	11.90	2012
18041.09	34647.00	2.54	42.28	73.16	1.90	16.00	2013

المصدر : من إعداد الباحث

Y : (2003-2013) : الجهاز المركزي للإحصاء ، مسوحات ونشرات ، صفحات مختلفة

X1 : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية

X 2 ، X3: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية

X4 : البنك الدولي ، بيانات منشورة ، http://data.albankaldawli.org

X5 : (2003-2008) ، وزارة التخطيط ، 2009، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، (2009-2013) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، صفحات متعددة

X6 : العبدلي وسليمان ، 2013، تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للمدة 1980-2010 ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، 2011 و2012 ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2013 ، تم تقديرها من قبل الباحث من خلال معدل النمو المركب = (14.189 *2012+ 2012)

ثالثاً :الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي : يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها ، كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية الاقتصادية (الأسطل،2014، 124) .

وفيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات البحث مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد البحث .

جدول (2)أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي للمدة (2003– 2013)

المتغير	عدد المشاهدات	اقل قيمة	اكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البطالة (%) Y	11	11.10	28.10	17.24	5.63
التضخم (%) X1	11	-2.8	53.23	18.20	18.56
النمو الاقتصادي X2 (مليار دينار)	11	26.99	73.16	52.69	13.36
القطاع النمو الاقتصادي بدونX3 النفطي (مليار دينار)	11	13.06	42.28	29.67	8.25
النمو السكاني (%) X4	11	2.40	2.86	2.57	0.139
الإنفاق الاستثماري X5 (مليار دينار)	11	1870	34647	15140.55	9938.26
الاستثمار المحلي X6 (مليون دينار)	11	3823	18041.09	9219.49	4594.94

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

رابعاً : تحليل ووصف متغيرات البحث : من الجدول (2)

1. **التحليل الوصفي لمتغير معدل البطالة** : بلغ المتوسط الحسابي لمعدل البطالة في العراق للمدة (2003– 2013) ، (17.24 %) بانحراف معياري (5.63) ، في حين بلغت أدنى قيمة لمعدل البطالة (11.10%) في عام 2007 ، وذلك نتيجة للاستقرار النسبي في الوضع الأمني وارتفاع مستوى التشغيل في قطاع الأمن والدفاع وذلك بعد إحداث تفجير الإمامين العسكريين (ع) عام 2006 ، بينما بلغت أعلى معدل للبطالة (28.10%) وذلك في عام 2003 نتيجة لإحداث التغير وقرارات الحاكم المدني الأمريكي في حل وزارة الدفاع والإعلام وبعض المؤسسات الأمنية .

2.التحليل الوصفي لمتغير معدل التضخم : بلغ المتوسط الحسابي لمعدل التضخم في العراق للمدة (2003– 2013) ، (18.20 %) بانحراف معياري (18.56) ، بلغ أعلى معدل للتضخم (53.2%) وذلك في عام 2006 نتيجة التضخم في أسعار (المواد الغذائية ، الوقود ، النقل

والموصلات) والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع هوامش النقل بسبب ارتفاع أسعار الوقود في تلك الفترة ، في حين بلغ أدنى قيمة لمعدل التضخم في عام 2009 ، (2.8- %)، نتيجة لانخفاض معدلات التضخم في أسعار المنتجات النفطية(وزارة التخطيط ،2013، تقرير التضخم،بدون صفحة) .

3.التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي : بلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003- 2013) ، (52.69) مليار دينار بانحراف معياري (13.36) ، في حين بلغت أدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي (26.99) مليار دينار في عام 2003 ، وذلك نتيجة لإحداث التغيير في عام 2003 وما رافقها من توقف القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة ، بينما بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي (73.16) مليار دينار وذلك في عام 2013 نتيجة لارتفاع أسعار النفط لهذه المدة وبلوغ أسعار قياسية بين (55.6- 102.3 $) والجدير بالذكر أن القطاع النفطي يشكل حوالي (40.4- 47.4%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق فيما بلغ معدل النمو المركب (9.06%) .

4.التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي بدون القطاع النفطي : بلغ المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003- 2013) ، (29.67) مليار دينار بانحراف معياري (8.25) ، في حين بلغت أدنى قيمة له ((13.06) مليار دينار في عام 2003 ، وذلك نتيجة لإحداث التغيير في عام 2003 وما رافقها من توقف العمل في القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة ، بينما بلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي (42.28) مليار دينار وذلك في عام 2013 ، فيما بلغ معدل النمو المركب (10.67%) .

5. التحليل الوصفي لمتغير معدل النمو السكاني : بلغ المتوسط الحسابي لمعدل النمو السكاني في العراق للمدة (2003- 2013) ، (2.86 %) بانحراف معياري (0.139) ، بلغ أعلى معدل النمو السكاني في عام 2003 ، (2.86 %) فيما بلغ أدنى معدل للنمو السكاني (2.40%) في عام 2008 ، وذلك نتيجة ارتفاع معدل الهجرة وانخفاض معدلات الخصوبة نسبياً ، بينما، ويعتبر العراق من البلدان النامية ذات النمو السكاني الكبير، مما يترتب عليه زيادة إعداد السكان النشطون اقتصادياً

وزيادة جانب عرض العمل ، وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني في العراق إلا أن وتيرة الزيادة السكانية ما تزال تتخذ اتجاهات تصاعدية وطردية .

6.التحليل الوصفي لمتغير الإنفاق الاستثماري الحكومي : من الجدول (2) ، بلغ المتوسط الحسابي للإنفاق العام في العراق للمدة (2003– 2013) ، (15140.55) مليار دينار بانحراف معياري (9938.26) ، في حين بلغت أدنى قيمة للإنفاق الاستثماري الحكومي (1870) مليار دينار في عام 2003 ، وذلك نتيجة الحصار الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط مقارنة بما تلاها ، بينما بلغت أعلى قيمة للإنفاق الاستثماري الحكومي (34647) مليار دينار وذلك في عام 2013 نتيجة لارتفاع أسعار النفط لهذه السنة وبلوغها (102.3 $) للبرميل الواحد والجدير بالذكر أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي ، يعتمد الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري بالدرجة الأساس على الإيرادات النفطية والتي تشكل نسبة (97.3%) ، فيما بلغ معدل النمو المركب (26.53%) .

7.التحليل الوصفي لمتغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت : من الجدول (2) ، بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة (2003– 2013) ،(9219.49) مليون دينار بانحراف معياري (4594.94) ، في حين بلغت أدنى قيمة له في عام 2003 ، (3823)مليون دينار ، وذلك نتيجة الحصار الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط مقارنة بما تلاها من السنوات ، بينما بلغت أعلى قيمة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت وذلك في عام 2013 وبلغت (18041.09) ، وذلك بسب ارتفاع مستويات الاستثمار في القطاع العام والخاص ، فيما بلغ معدل النمو المركب (14.10%) .

المبحث الثالث: نتائج البحث القياسية: نتيجة التطور الحاصل في العلوم الكمية وعلى الأخص الرياضيات والإحصاء أصبح بالإمكان تمثيل العلاقة وقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية رياضياً وكمياً ، وباستخدام أدق الصيغ المناسبة لتمثيل هذه العلاقة بين المتغيرات وتنقسم نماذج الانحدار بصورة عامة إلى نماذج خطية ونماذج غير خطية ، وجرت العادة على تقدير أربعة أنواع من معادلات الانحدار وهي:

1. معادلة الانحدار الخطية وصيغتها العامة $Y = \alpha + \beta x$

2. معادلة الانحدار اللوغارتمية وصيغتها العامة $\ln Y = \alpha + \beta \ln x$

3. معادلة الانحدار النصف لوغارتمية للطرف الأيمن $Y = \alpha + \beta \ln x$

4. معادلة الانحدار النصف لوغارتمية للطرف الأيسر $\ln Y = \alpha + \beta x$

إذ أن العلاقات الخطية بين الظواهر الاقتصادية علاقات شائعة الاستخدام ، إلا أن هناك الكثير من العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات التي لا تأخذ طابعاً خطياً ويخطأ الباحث عندما يلجئ إلى سهولة التقدير ومنها القفز إلى فوق العلاقات غير الخطية إلى الخطية مما ينتج عنه أخطاء جسيمة في التقدير ودرجة المعنوية وان توقعاته سوف تكون منحازة أما إلى الأعلى أو إلى الأسفل(السيفو وآخرون ،2006، 329) .

وبعد الانتهاء من تقدير الدوال أعلاه تخضع المعادلات إلى الاختبارات الآتية :

أولا :الاختبار الاقتصادي : وهو اختبار مدى تطابق وانسجام قيمة وإشارة المعلمات المقدرة في الدالة لمنطوق النظرية الاقتصادية أو المنطق والعرف الاقتصادي أن لم تكن هناك نظرية اقتصادية .

ثانياً . الاختبارات الإحصائية وتشمل :

1. **اختبار معامل التحديد R^2** : وتجري من خلال معرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة وتتراوح قيمته ($0 < R^2 < 1$) وكلما زادت قيمة R^2 دل ذلك على قوة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع .

2. **اختبار F** : ومن خلال هذا الاختبار فان معلمات النموذج المقدر تكون مقبولة إذا كانت قيمة **F** المحتسبة اكبر من قيمة **F** الجدولية أي معنوية المعادلة ككل .

3. **اختبار t** : يكشف هذا الاختبار عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في الأنموذج فإذا كانت قيمة **t** المحتسبة اكبر من قيمة **t** الجدولية دل ذلك على معنوية المعلمة المقدرة ، أي وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

ثالثاً . الاختبارات القياسية :

1. **اختبار دوربن واتسن (Durbin–Watson)** : وتتراوح قيمة دوربن واتسون بين الصفر و **4** فإذا كانت قيمة **D–W** قريبة من **2** فهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي ونعني بوجود الارتباط الذاتي إلى الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في مدة زمنية معينة على علاقة مع حد الخطأ في أية مدة زمنية أخرى (جميل ،2006 ، 95) . .

ومن جدول القيم الحرجة لـ (**Durbin Watson**) عند K=1 و N=11 نجد إن :

$d_L = 0.927$ و $d_u = 1.324$

ويتم اتخاذ القرار حيال رفض أو قبول فرضية العدم وفق للقواعد التالية:

أ– إذا كانت $DW < d_L$ يرفض فرض العدم (أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي) .

ب– إذا كانت $DW > d_u$ يقبل فرضية العدم (أي وجود مشكلة الارتباط الذاتي) .

ت– إذا كانت $d_L \leq DW \leq d_u$ تكون نتيجة الاختبار غير معروفة (أي عدم المعرفة بوجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها)

2. **اختبار خلو المعادلة المقدرة من مشكلة عدم تجانس التباين** : وذلك حسب اختبار(**park test**) ، ويتم إجراء اختبار بارك (**park test**) للتأكد من خلو المعادلة من مشكلة عدم تجانس التباين، ويتم ذلك الاختبار عن طريق تقدير معادلة انحدار y على x بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ومنها نحصل على قيم الخطأ **e** ، ثم تربيع قيم الخطأ e للحصول على قيم $\mathbf{e^2}$ بعدها يتم تقدير معادلة انحدار $\mathbf{e^2}$ على المتغير المستقل x ، فأن كانت بعض المعلمات المقدرة معنوية حسب اختبار t فهذا يعني أن المعادلة تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين والعكس صحيح ، ويتم اختيار معادلة واحدة على أساس المفاضلة فيما بينها .

رابعاً: تقدير نماذج الانحدار معدل البطالة على متغيرات البحث : قدرت أربعة معادلات انحدار لمتغيرات البحث في معدل البطالة وكانت النتائج التي تم اختيارها في الجدول أدناه تعتبر الأفضل بعد إخضاعها للاختبارات الإحصائية والقياسية وكانت كما في الجدول التالي :

جدول (3) نتائج البحث

النماذج و المعادلات المقدرة	t Sig		F Sig	R^2	D.W	Park test
	A	β				
معدل التضخم	لم نحصل على نتائج معنوية					
الناتج المحلي الإجمالي Y = 0.808 – 0.162 lnX2	0.001	0.003	0.003	0.641	2.002	ناجح
الناتج المحلي (بدون القطاع النفطي) Y = 0.656 – 0.144 lnX3	0.000	0.002	0.002	0.690	2.177	ناجح
معدل النمو السكاني Y = 3.097 + 0 .799 lnX4	0.007	0.005	0.005	0.568	1.266	ناجح
الإنفاق الاستثماري الحكومي Y = 0.698 – 0.056 lnX5	0.000	0.002	0.002	0.679	2.161	ناجح
الاستثمار المحلي Y = 0.838 – 0.074 lnX6	0.009	0.027	0.027	0.435	1.639	ناجح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

من الجدول (3) يلاحظ :

1. تقدير معادلة انحدار معدل التضخم في معدل البطالة: قدرت أربعة معادلات لانحدار معدل التضخم معدل البطالة وكانت النتائج جميع المعادلات إشارتها موجبة أي أن علاقتها طردية وهذا يتفق مع النظرية الحديثة في تفسير ظاهرة التضخم ألركودي ، التي سببها ضعف الإنفاق الاستثماري وارتفاع مستويات الأسعار ، وان المعادلات المقدرة لا يمكنها تفسير العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وذلك لفشلها في الاختبارات الإحصائية والقياسية .

2. تقدير معادلة انحدار الناتج المحلي الإجمالي في معدل البطالة : في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد كانت معلمة الميل الحدي (B = − 0.162) تشير بوضوح إلى أنَّ زيادة النمو الاقتصادي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فانه سوف يساهم في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.162 %) ، ولكون الناتج المحلي الإجمالي يعتمد في تكوينه ونموه على قطاع النفط وكون هذا القطاع كثيف رأس المال، ومع ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، ارتفع النمو الاقتصادي إلا أن هذا النمو لا يعتبر نمواً حقيقياً إن لم ينعكس على باقي القطاعات المختلفة لخفض معدل البطالة ، لذلك يحاول الباحث قياس اثر القطاعات الاقتصادية الأخرى من دون القطاع النفطي على البطالة وكما في المتغير الثالث .

3. تقدير معادلة انحدار الناتج المحلي الإجمالي (بدون القطاع النفطي) في معدل البطالة : في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد كانت معلمة الميل الحدي (B = −0.144) تشير بوضوح إلى أنَّ زيادة النمو الاقتصادي بدون القطاع النفطي بوحدة واحدة فانه سوف يساهم في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.144 %) .

4. تقدير معادلة انحدار معدل النمو السكاني في معدل البطالة: في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد كانت معلمة الميل الحدي (B = +0.779) تشير بوضوح إلى أنَّ زيادة النمو السكاني بوحدة واحدة سوف تساهم في ارتفاع معدل البطالة بنسبة (799. 0%)

5. تقدير معادلة انحدار الإنفاق الاستثماري الحكومي في معدل البطالة : في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد كانت معلمة الميل الحدي (B = −0.056) تشير بوضوح إلى أنَّ زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فان سوف يساهم في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.056 %).

6. تقدير معادلة الاستثمار المحلي في معدل البطالة: في مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد كانت معلمة الميل الحدي (B = − 0.074) تشير بوضوح إلى أنَّ زيادة إجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة سوف تساهم في انخفاض معدل البطالة بنسبة (0.074%) .

مما سبق يمكن القول : أن المتغير المستقل معدل النمو السكاني هو الأكثر تأثيراً في زيادة معدل البطالة ، إذ أن العراق يعتبر من البلدان ذات معدلات النمو السكاني المرتفع وهذا يؤدي إلى زيادة عرض العمل ، وان عدم وجود خطط لاستيعاب القوى العاملة الداخلة للسوق يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة ، أن خفض معدلات النمو السكاني من خلال إتباع سياسة نمو سكاني تساهم في خفض معدلات البطالة ، يلي هذا المتغير متغير الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد في تكوينه ونموه على القطاع النفطي ولكون العراق بلد ريعي يعتمد في الأساس على القطاع النفطي ولكون هذا القطاع كثيف رأس المال ومع ارتفاع أسعار النفط نما هذا القطاع بشكل كبير إلا أن هذا النمو لا يعتبر نمواً حقيقاً ، وبعد استبعاد اثر القطاع النفطي وارتفاع أسعار النفط ، توصل الباحث إلى أن اثر الناتج المحلي الإجمالي بدون القطاع النفطي والذي يشمل القطاعات (الزراعة والغابات والصيد ، الصناعة التحويلية ، الكهرباء والماء ، البناء والتشييد ، النقل والموصلات ...الخ) لها الأثر الأكبر في خفض معدلات البطالة بعد متغير معدل النمو السكاني ، إذ أن تشغيل هذه القطاعات سوف يؤدي إلى استيعاب القوى العاملة المعطلة وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة ، يليه بعد ذلك متغير الاستثمار المحلي ثم متغير الإنفاق الاستثماري الحكومي .

الاستنتاجات والمقترحات :

أولاً: الاستنتاجات : توصلت البحث إلى عدد من الاستنتاجات يمكن بيانها كما يلي :

1. ارتفاع معدلات البطالة وتنوعها في العراق نتيجة لأحداث عام 2003 .
2. عدم ملائمة أو التناسق بين سوق العمل و مخرجات التعليم ما تسبب في ارتفاع معدلات الخريجين في الفروع النظرية و الإنسانية ، وبخلاف حاجة السوق .
3. لا توجد علاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في العراق خلال مدة البحث .
4. أكثر متغير يعمل على خفض البطالة هو متغير معدل النمو السكاني ، إذ يساهم النمو السكاني بنسبة كبيرة في زيادة معدل البطالة .

5. يلي المتغير السابق هو متغير الناتج المحلي الإجمالي بدون القطاع النفطي والذي يشمل القطاعات (الزراعة والغابات والصيد، الصناعة التحويلية ،الكهرباء والماء ،البناء والتشييد ،النقل والموصلات...الخ).

6. أوضحت نتائج البحث أن متغير الاستثمار المحلي يؤثر بشكل اكبر من متغير الإنفاق الاستثماري الحكومي في خفض معدل البطالة.

ثانياً: المقترحات :

1. إجراء مسوحات فصلية أو سنوية لقياس معدلات البطالة ووضع الحلول لها لارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

2. بناء مركز وطني ، يكون بمثابة بنك معلومات لسوق العمل العراقي وتكون مهمته جمع المعلومات التفصيلية عن طبيعة وواقع العمل ، من جوانب العرض والطلب والأجور والبطالة وغيرها .

3. الاهتمام بالبنى التحتية المتمثلة في قطاعات الطاقة والكهرباء والماء والنقل وغيرها ،من خلال الاستثمار الأجنبي أو المحلي لما له اثر في المساعدة على الحد من البطالة .

4. ضرورة التنسيق بين مخرجات التعليم وحاجة السوق،والحد من حالات التسرب من المدارس ، من اجل رفد سوق العمل بالكفاءات والشباب المتعلم ،والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني .

5. تشغيل القطاعات الاقتصادية المختلفة غير القطاع النفطي التي تعتبر شبه متوقفة فيمكن للقطاع الزراعي أو القطاع الصناعي لعب دور اكبر في القضاء على البطالة .

6. إتباع سياسة سكانية للحد من معدلات النمو السكاني المرتفعة .

7. تفعيل دور القطاع الخاص ومنحه دور اكبر للمساهمة في تشغيل الأيدي العاملة الجديدة .

8. الاهتمام بمسالة تدريب وتأهيل العاطلين عن العمل .

المصادر والمراجع :

أولاً : الكتب والتقارير والنشرات الرسمية :

1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2010–2011

2. وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء، (2008) "المسح ألاقتصادي والاجتماعي لسنة 2007 "

، تقرير الجداول ، الطبعة الأولى IHSES

3. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، (2011) " مسح شبكة معرفة العراق2011 نظام مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق IKN " .

4. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء،(2014) ،" المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 IHSES II ، تقرير الجداول

5. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنوات متعددة (2003–2004–2005–2006–2008) .

6. وزارة التخطيط ، (2009) ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010–2014

7. العبدلي ، د. سعد نجم، و سليمان ، الباحثة هيفاء يوسف، (2012) " تحليل العلاقة السببية بين اجمالي تكوين راس المال الثابت والناتج المحلي الاجمالي للقطاع الزراعي للمدة 1980–2010 "، مجلة العلوم الادراية والاقتصادية ، جامعة بغداد ، المجلد 19، العدد 73 .

8. الاسطل ، محمد مازن ، (2014) " العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996–2012) " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية في غزة .

9. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء،(2013) "التضخم في الاقتصاد العراقي 2003–2011 " مركز التدريب والبحوث الإحصائية .

10. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق 2012، (2012) ، " التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية" .

11. السيفو،د. وليد إسماعيل ، وشلوف ، أ.د. فيصل مفتاح ، وجواد ، د.صائب جواد إبراهيم ،(2006)، " أساسيات الاقتصاد القياسي" ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

12. جميل ، وائل سالم ، (2006) ، " العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق (1980–2001) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد

13. السعدي ، منتهى زهير محسن ، (2013) " تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أكون" ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية .

14. كامل ، ميادة رشيد ، (2011) " تحليل مشكلة البطالة في العراق (2003–2008) " ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة .

ثانياً : المقابلات الشخصية :

1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء السكاني ، الأستاذ سمير خضير هادي.

2. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، الأستاذ زياد طارق .